

السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيين في قطاع غزة أكتوبر 2023 – مارس 2025



د. رائد محمد حلس

أيار/ مايو 2025

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات - بيروت

فهرس المحتويات

1.....	فهرس المحتويات
2	مقدمة
3	أولاً: مخطط التهجير القسري في سياق الحرب على غزة:
3	1. المخطط الأمريكي للتهجير القسري: ريفيرا الشرق الأوسط
4	2. الإجراءات الإسرائيلية لتنفيذ مخطط التهجير القسري
4	ثانياً: دوافع مخطط التهجير القسري في غزة:
5	1. الخسائر البشرية
6	2. الدمار الشامل للبنية التحتية
7	3. الخسائر الاقتصادية والاجتماعية
8	4. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة
9	5. تعطيل الخدمات المصرفية وشح السيولة النقدية
10.....	ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة:
11.....	1. السياسات الاقتصادية العاجلة (المدى القصير)
17.....	2. السياسات الاقتصادية على المدى المتوسط
21.....	3. السياسات الاقتصادية بعيدة المدى: إعادة بناء الاقتصاد المقاوم
27.....	التوصيات الختامية



السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري الإسرائيلي للفلسطينيين في قطاع غزة

تشرين الأول/ أكتوبر 2023 – آذار/ مارس 2025

د. رائد محمد حلس¹

مقدمة:



يشهد قطاع غزة تصاعداً خطيراً في السياسات الإسرائيلية الهادفة إلى تهجير السكان الفلسطينيين قسراً، عبر أدوات متعددة تشمل العدوان العسكري، والحصار الاقتصادي، وتدمير البنية التحتية، والتضييق على سبل العيش، وقد بلغت هذه السياسات ذروتها خلال حرب أكتوبر 2023، التي أسفرت عن دمار واسع ونزوح داخلي هائل في ظلّ أوضاع إنسانية كارثية.

تأتي هذه الممارسات في سياق مخطط أوسع يستهدف تقويض صمود الفلسطينيين ودفعهم نحو الهجرة، وفي ظلّ مشاريع سياسية تسعى لإعادة تشكيل الخريطة السكانية والجغرافية للقطاع، وهو ما أكدته تقارير أممية بوصفه شكلاً من أشكال التهجير القسري المحظور دولياً.

وفي مواجهة هذا الواقع، تبرز الحاجة إلى بلورة سياسات اقتصادية فلسطينية فعّالة تتجاوز نطاق الاستجابة الطارئة، نحو مقارنة استراتيجية تعزز الصمود وتمكين السكان من البقاء، من خلال دعم القطاعات الإنتاجية، وتوفير فرص العمل، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية.

وانطلاقاً من ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل واقع التهجير القسري في غزة من منظور اقتصادي، والكشف عن دوافع المخطط الأمريكي - الإسرائيلي، واستشراف السياسات الاقتصادية الممكنة لمواجهته، من خلال رؤية نقدية تحليلية تستند إلى معطيات ميدانية، بما يساهم في تقديم حلول واقعية تدعم صمود الفلسطينيين في هذه المرحلة المفصلية.

¹ دكتوراه في فلسفة الاقتصاد، ومختص في الشأن الاقتصادي الفلسطيني، وله العديد من الكتب والدراسات والأبحاث العلمية والتقديرات المنشورة.



أولاً: مخطط التهجير القسري في سياق الحرب على غزة:

1. المخطط الأمريكي للتهجير القسري: ريفيرا الشرق الأوسط:



دونالد ترامب

في سياق التفاعلات الدولية مع تداعيات الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، طرحت الإدارة الأمريكية السابقة، بقيادة الرئيس دونالد ترامب Donald Trump، رؤية مثيرة للجدل لإعادة إعمار القطاع، تندرج ضمن مقاربة تُمهّد لتغييرات ديموجرافية جذرية، فقد صرّح ترامب، خلال مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي، بأن غزة يمكن أن تتحول إلى

"ريفيرا الشرق الأوسط" بإشراف مباشر من الولايات المتحدة، وذلك عبر خطة شاملة لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، وتضمنت هذه الخطة دعوةً صريحة لنقل السكان الفلسطينيين قسراً من غزة إلى دول مجاورة، حيث أشار ترامب إلى 12 دولة مرشحة لاستيعاب المهجرين، من بينها مصر والأردن، مدعياً أن غالبية الفلسطينيين لن يرغبوا في العودة إلى القطاع، كما اشتملت الخطة على فرض سيطرة أمريكية كاملة على غزة، وتفكيك الذخائر غير المنفجرة، وتسوية ما تبقى من المباني، تمهيداً لتحويل المنطقة إلى مقصد سياحي². ولم تكن هذه المرة الأولى التي يعرض فيها ترامب خططاً غير تقليدية لإعادة تشكيل الجغرافيا السياسية، حيث سبق له أن اقترح شراء جزيرة جرينلاند من الدنمارك، وتقديم أفكار لضمّ كندا، واستعادة السيطرة على قناة بنما، لكن خطته بشأن غزة تأخذ طابعاً أكثر تعقيداً، إذ تتداخل مع صراع طويل الأمد وتكتسب بعداً سياسياً بالغ الحساسية، وهناك اعتقاد على نطاق واسع بأن ترامب يسعى إلى إحياء نهج استعماري قديم، حيث كانت المناطق ذات الأهمية الجيوسياسية تُعدّ أوقافاً يمكن إعادة توزيعها بما يتناسب مع مصالح القوى العظمى، إلا أن هذه الأفكار، في ظلّ النظام العالمي الحالي، لم تعد قابلة للتطبيق بسهولة، إذ تتطلب دعماً دولياً واسع النطاق يصعب تحقيقه في الوقت الراهن³.

² ريفيرا الشرق الأوسط.. "تعرف على خطة ترامب لغزة" (إنفوغراف)، موقع إرم نيوز، 2025/2/5، في:

<https://www.ermnews.com/news/arab-world/7wo16fd>

³ خطة "ترامب" للاستيلاء على غزة.. وهُمّ استعماريّ يتعارض مع القانون الدولي ويهدّد استقرار المنطقة، صحيفة سبق

الإلكترونية، 2025/2/5، في: <https://sabq.org/world/xk8sw48jvb>



2. الإجراءات الإسرائيلية لتنفيذ مخطط التهجير القسري:



بنيامين نتنياهو

في نيسان/ إبريل 2025، كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu عن توجه جديد يتمثل في فرض سيطرة موسعة على أجزاء كبيرة من قطاع غزة، في سياق التصعيد العسكري المتواصل، وقد ترافقت هذه الخطوة مع تكثيف العمليات العسكرية وصدور أوامر إخلاء جماعية، استهدفت مناطق مأهولة

بالسكان، مما أدى إلى موجة نزوح جماعي جديدة شملت مئات الآلاف من الفلسطينيين، وتأتي هذه الإجراءات ضمن استراتيجية ممنهجة تستهدف تفرغ القطاع من سكانه الأصليين، وتشكل امتداداً لسياسات التهجير القسري التي تعتمدها "إسرائيل" كأداة لإعادة تشكيل الواقع الديموجرافي والجغرافي في غزة.⁴

هذا الواقع يفرض تحديات اقتصادية وإنسانية هائلة، تستدعي تطوير سياسات اقتصادية فاعلة واستراتيجية شاملة للتعامل مع آثار النزوح الجماعي، وتعزيز صمود السكان في ظل الظروف القسرية المتفاقمة.

ثانياً: دوافع مخطط التهجير القسري في غزة:

تعدّ الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة نقطة تحول رئيسية في تسارع المخطط الأمريكي والإسرائيلي المتعلق بالتهجير القسري للسكان الفلسطينيين في القطاع، ففي ظلّ التصعيد العسكري المستمر، نشأت دوافع متعددة تعزز من دفع هذا المخطط، والتي ترتبط بشكل وثيق بالتحديات الاقتصادية التي أسفرت عنها الحرب الإسرائيلية الأخيرة والتي نستعرضها فيما يلي:

James Mackenzie and Nidal Al-Mughrabi, Israel to seize parts of Gaza as military operation expands, ⁴ Reuters News Agency, 2/4/2025, <https://www.reuters.com/world/middle-east/israel-expands-military-operation-gaza-defence-minister-says-2025-04-02/>



1. الخسائر البشرية:

شكّلت الخسائر البشرية الفادحة التي نجمت عن العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة منذ 2023/10/7، أحد أبرز دوافع مخطط التهجير القسري، حيث استهدف الاحتلال المدنيين بشكل مباشر، ما أدى إلى إبادة جماعية بحق السكان. فقد تحوّلت مدن ومخيمات غزة إلى أطلال، وسوّيت أحياء كاملة بالأرض، فيما اندثرت عائلات بأكملها من السجل المدني الفلسطيني. ووفقاً لبيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، فقد أسفرت الحرب عن استشهاد نحو 50,669 شخصاً، بينهم 17,954 طفلاً، و12,365 امرأة، و3,535 مسناً، في حين بلغ عدد المفقودين نحو 11,200 شخص حتى 2025/4/9.⁵

لا تقتصر آثار هذه الخسائر على الجوانب الإنسانية فقط، بل تتجاوزها لتُشكّل تحدياً استراتيجياً



للاقتصاد الفلسطيني، إذ فقدت غزة شريحة واسعة من رأس مالها البشري الذي يُعدّ العمود الفقري لأي عملية تنموية، خصوصاً وأن الحرب الإسرائيلية أدّت إلى انخفاض عدد سكان القطاع المقدّر لسنة 2024 بنحو 160 ألف نسمة مقارنة بسنة 2023، ليصل إلى نحو 2.1 مليون نسمة، أكثر من 47% منهم أطفال دون سن الثامنة عشرة.⁶

ويمثل استهداف النساء والأطفال والشباب ضربة مزدوجة للاقتصاد الفلسطيني، إذ يحرم القطاع من طاقاته الإنتاجية الحالية والمستقبلية، ويضع أعباء مضاعفة على كاهله فيما يخصّ رعاية الأيتام، وإعادة دمج الأسر المتضررة، وتكاليف إعادة الإعمار، هذا النزف البشري يكرّس حالة الانهك الاقتصادي، ويدفع باتجاه تعميق الاعتماد على المساعدات الخارجية، ما يعزز البيئة

⁵ إحصائية الشهداء، موقع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2025/4/9، في:

https://www.pcbs.gov.ps/site/lang__ar/1405/Default.aspx

⁶ علا عوض، تستعرض: أوضاع الفلسطينيين في نهاية عام 2024، وعشية رأس السنة الجديدة 2025، موقع الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، رام الله، 2024/12/31، في: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5902>



المناسبة لتنفيذ مخطط التهجير القسري، تحت ذريعة العجز عن ضمان مقومات الحياة الكريمة للسكان داخل القطاع.⁷

2. الدمار الشامل للبنية التحتية:

مثّلت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة حملة ممنهجة لتدمير البنية التحتية المدنية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني، وبأسلوب يستهدف النسيج الاجتماعي ويقوّض مقومات الحياة، تمهيداً لدفع السكان نحو التهجير القسري، فقد أصابت الغارات العسكرية منازل السكان بشكل واسع، حيث تعرضت غالبية المساكن في القطاع للتدمير الكلي أو الجزئي، تاركة آلاف العائلات بلا مأوى، كما تمّ استهداف البنية الاقتصادية بشكل مباشر، إذ دُمّرت نحو 80% من الشركات والمنشآت التجارية، بينما بات ما تبقى منها غير صالح للعمل، ما أدى إلى انخيار شامل في الاقتصاد المحلي وحرمان السكان من السلع والخدمات الأساسية.⁸

وامتد الدمار ليشمل البنية التعليمية، حيث تضررت أو دُمّرت نحو 88% من المؤسسات



التعليمية، الأمر الذي أدى إلى حرمان مئات الآلاف من الأطفال من حقهم في التعليم، ما يهدد بإيجاد جيل كامل من الشباب المحروم من أبسط أدوات إعادة بناء مستقبله ومجتمعه. أما في القطاع الصحي، فتعمل أقل من نصف مستشفيات غزة

حالياً، وغالبيتها تحت ضغط شديد وبموارد محدودة، في ظلّ نقصٍ حادٍ في الإمدادات الطبية والكهرباء، ما يهدد قدرة الأطقم الطبية على تقديم الحدّ الأدنى من الرعاية الصحية.⁹

⁷ رائد حلس، انخفاض عدد السكان في قطاع غزة: أزمة متعددة الأبعاد، صحيفة الحدث الاقتصادي، رام الله، 2025/1/2،

انظر: <https://www.alhadath.ps>

⁸ تقارير ودراسات: "الحرب على غزة: ملخص للواقع"، موقع المؤسسة الفلسطينية لحقوق الإنسان (شاهد)، 2025/1/9،

انظر: <https://pahrw.org/>

⁹ رائد حلس، ورقة علمية: "استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب"، موقع مركز الزيتونة للدراسات

والاستشارات، بيروت، 2025/2/27، انظر: <https://www.alzaytouna.net>



كذلك، لم تسلم البنية التحتية العامة من الاستهداف، حيث تضررت 68% من شبكات الطرق، ما أدى إلى عرقلة حركة النازحين ومنع وصول المساعدات الإنسانية والخدمات الأساسية إلى المناطق المنكوبة، كما تعرض القطاع الزراعي لضربة قاسية، حيث أصبحت نسبة مماثلة من الأراضي الزراعية غير صالحة للاستخدام، مما فاقم أزمة انعدام الأمن الغذائي، وجعل سكان غزة يعتمدون كلياً على المساعدات الخارجية للبقاء.¹⁰

هذا التدمير المنهجي والشامل للبنية التحتية لا يمكن اعتباره مجرد نتيجة عرضية للحرب، بل يُشير إلى نية واضحة في تقويض مقومات الحياة في غزة، وإجبار السكان على مغادرتها قسراً، في إطار مخطط تهجير واسع النطاق يهدف إلى تفرغ القطاع من سكانه.

3. الخسائر الاقتصادية والاجتماعية:

أسفرت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة عن خسائر اقتصادية واجتماعية جسيمة تُقدّر بنحو 49 مليار دولار، منها 30 مليار دولار أضرار مادية مباشرة، و 19.1 مليار دولار خسائر في الإنتاجية والإيرادات وزيادة تكاليف التشغيل والنزوح، وتُعدّ هذه الأضرار دافعاً



رئيسياً للتهجير القسري، في ظلّ تضرر قطاعات حيوية مثل الصحة 33%، والتعليم 16.8%، والتجارة والصناعة، والحماية الاجتماعية، والزراعة، مما فاقم من هشاشة سبل العيش، وتشير التقديرات إلى أن احتياجات التعافي وإعادة الإعمار تبلغ نحو 33.2 مليار دولار، منها 19.9 مليار دولار عاجلة خلال السنوات الثلاث المقبلة، مع احتمال

¹⁰ رائد حلس، ورقة علمية: "انعكاسات الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة على الأوضاع الإنسانية وانعدام الأمن الغذائي 2023/10/7-2025/1/19"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/1/30.



تصاعد التكاليف بنسبة تصل إلى 50% إذا استمر التصعيد، ما يُبرز حجم الأزمة وعمق تأثيرها على الاستقرار السكاني.¹¹

4. ارتفاع معدلات الفقر والبطالة:



يُعدّ الانهيار الاقتصادي الحادّ الذي شهده قطاع غزة خلال الحرب الأخيرة أحد أبرز الدوافع المباشرة لمخطط التهجير القسري، حيث تحوّلت الأوضاع المعيشية إلى كارثة إنسانية شاملة، فقبل اندلاع الحرب الإسرائيلية الأخيرة، كانت معدلات

الفقر في القطاع تتجاوز 63%، وهي نسبة مرتفعة بحدّ ذاتها، إلا أن العدوان المتواصل أدى إلى ارتفاع هذه النسبة لتصل إلى 100%، ما يعني أن سكان غزة لم يعودوا فقط تحت خط الفقر، بل تجاوزوا ذلك إلى مستويات متقدمة من المجاعة وانعدام الأمن الغذائي.¹²

وقد انعكس هذا التدهور في تراجع حادّ في إجمالي الاستهلاك، بلغ 80%، ما يشير إلى انخفاض شديد في القدرة الشرائية ومستوى المعيشة لدى الأفراد، تزامن ذلك مع ارتفاع مقلق في معدلات البطالة، إذ قفزت من 53% في سنة 2023 إلى نحو 80% في ظلّ الحرب، ما ترك غالبية السكان بلا مصدر دخل أو قدرة على تأمين احتياجاتهم الأساسية.¹³

هذا التفاقم في مؤشرات الفقر والبطالة يُسهم بشكل مباشر في إيجاد بيئة طاردة للسكان، حيث يفقد الأفراد الأمل في البقاء، وتغيب شروط العيش الكريم، مما يجعلهم أكثر عرضة للتهجير

¹¹ "نشرة الاقتصاد الفلسطيني آذار 2025"، موقع معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، رام الله، 2025، ص 1-2.

¹² علا عوض، تستعرض الحصاد الاقتصادي لعام 2024 والتنبؤات الاقتصادية للعام 2025، الجهاز المركزي للإحصاء

الفلسطيني، 2024/12/31، في: <https://www.pcbs.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=5903>

¹³ المرجع نفسه.



القسري، سواء بفعل الظروف الاقتصادية القاهرة، أم عبر سياسات ممنهجة تستغل هذا الانهيار لدفع السكان نحو النزوح القسري خارج القطاع.¹⁴

5. تعطيل الخدمات المصرفية وشح السيولة النقدية:

شكّلت الحرب الإسرائيلية الأخيرة على قطاع غزة ضربة قاصمة للنظام المالي، حيث أدى القصف المتواصل إلى تدمير البنية التحتية الحيوية، بما في ذلك شبكات الكهرباء والاتصالات والإنترنت، التي تعتمد عليها البنوك في أداء خدماتها. نتيجة لذلك، توقفت جميع فروع البنوك عن العمل، مما أدى إلى شلل كامل في المنظومة المصرفية داخل القطاع، وتفاقت الأزمة مع شح



السيولة النقدية الناتج عن إغلاق المعابر وتقييد حركة الأموال، ما أعاق قدرة البنوك على استلام أو توزيع النقود، حتى خلال فترات عملها الجزئي، وقد حُرّم المواطنون من الوصول إلى مدخراتهم، وفقدوا قدرتهم على تلبية احتياجاتهم الأساسية، ما زاد من حدة الأزمة الاقتصادية والإنسانية.¹⁵

في ظلّ هذا الانهيار، اضطر كثيرون إلى اللجوء إلى الاقتراض لتأمين قوت يومهم، ما فتح الباب أمام استغلال منظم من قبل بعض المترجمين، الذين فرضوا عمولات مرتفعة على التحويلات المالية وسحب الرواتب، وصلت إلى أكثر من 15% من قيمة المبلغ "المكيّشين"، هذا التعطيل الشامل أدى إلى شلل اقتصادي حاد، وأجبر السكان على التعامل مع السوق غير الرسمية، ما عرّضهم لعمليات ابتزاز وسرقة علنية تحت غطاء "العمولات".¹⁶

¹⁴ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور محمود عيسى، باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، غزة، 2025/4/9.

¹⁵ حبيب حن ودياما أبو لبن، ملخص سياساتي العدد 9: "القطاع المصرفي الفلسطيني أمام آثار عام من الحرب"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، تشرين أول/ أكتوبر 2024، ص 2.

¹⁶ سيف الدين عودة، ورقة سياسات: "تشخيص أزمة السيولة النقدية في قطاع غزة في ظروف الحرب الحالية وسبل التخفيف من آثارها السلبية"، موقع مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2024، في:

<https://www.palestine-studies.org/ar/node/1655935>





وقد أكد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق

الشؤون الإنسانية (أوتشا) United Nations the Coordination of Office for Humanitarian (OCHA) أن أزمة السيولة

أدت إلى تراجع حادّ في القدرة الشرائية، وهددت وصول الناس إلى السلع الأساسية، كما أعاق

قدرة الشركات على الاستمرار ودفع الرواتب، وزادت من الاعتماد على المساعدات الإنسانية.¹⁷ إن استمرار هذه الأزمة يُعدّ أحد أبرز أدوات الضغط التي تُستخدم لدفع السكان نحو التهجير القسري، في ظلّ غياب الأمن الاقتصادي، وانعدام مقومات البقاء والحياة الكريمة.

في ضوء ما سبق يمكن القول، أن الحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة قد أدت إلى تدمير شامل في البنية التحتية والموارد الاقتصادية، مما فاقم من أزمات الفقر والبطالة وأدى إلى خسائر بشرية فادحة. هذه الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية تجعل من الصعب على سكان غزة الاستمرار في ظروفهم الحالية، مما يسهم بشكل كبير في دفع مخطط التهجير القسري، وبالتالي، فإن معالجة هذه الدوافع تستدعي تبني سياسات اقتصادية لمواجهة التهجير القسري تركز على نحو أساسي على تبني نهج الاقتصاد المقاوم واقتصاد الصمود.

ثالثاً: السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة:

في أعقاب الحرب الأخيرة على قطاع غزة، واجه مئات الآلاف من السكان نزوحاً قسرياً أدى إلى أزمة إنسانية واقتصادية غير مسبقة، تجسّدت في فقدان المأوى، وتوقف سبل العيش، والدمار الواسع الذي أصاب البنية التحتية الحيوية، وتُفاقم هذه الأوضاع المأساوية ملامح مخططات دولية وإقليمية، من بينها الطرح الأمريكي لإعادة إعمار القطاع بما قد يشمل إعادة

¹⁷ آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 191 في قطاع غزة، موقع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي

ال فلسطينية "أوتشا"، 2024/7/15، في: <https://www.ochaopt.org/ar/content/191>



توزيع ديموجرافي قسري، إلى جانب سياسات الاحتلال الإسرائيلي التي تُمارس ضغوطاً ممنهجة قد تدفع السكان نحو خيار "الهجرة الطوعية" قسراً.

في هذا السياق، يواجه صانعو السياسات تحدياً معقداً يتمثل في اختيار شبه تام للمنظومة



الاقتصادية، ما يفرض ضرورة ملحة لتبني سياسات اقتصادية استباقية واستجابة، تركز على مبادئ المرونة والعدالة، وتعتمد مقارنة متعددة المستويات لمعالجة التداعيات الفورية للتهجير القسري، مع تهيئة الأرضية للتعافي وإعادة البناء على أسس مستدامة.

وتستلزم هذه الاستجابة حزمة من السياسات الاقتصادية تضمن مجموعة من التدخلات العاجلة، والمتوسطة، والطويلة الأجل، تبدأ بإجراءات إغاثية طارئة، ثم تنتقل إلى مرحلة الإنعاش الاقتصادي، وصولاً إلى بناء اقتصاد أكثر قدرة على الصمود في وجه الأزمات، وعليه، يستعرض هذا التحليل السياسات الاقتصادية الممكنة لمواجهة التهجير القسري في غزة، مصنفة وفق الأفق الزمني لكل منها، وبما يتناسب مع خصوصية السياق المحلي، ويستند إلى أفضل التجارب والممارسات الدولية في التعامل مع الأزمات الإنسانية المعقدة، والتي نستعرضها فيما يلي:

1. السياسات الاقتصادية العاجلة (المدى القصير):

أ. برامج الحماية الاجتماعية الطارئة:

تُعدّ برامج الحماية الاجتماعية الطارئة أداة محورية في الاستجابة السريعة لمواجهة مخطط التهجير القسري، حيث تسهم في التخفيف من حدة الفقر والحرمان لدى الفئات المتضررة التي تزايدت حدتها خلال الحرب الأخيرة على غزة، والتي يمكن تعزيزها من خلال توزيع المساعدات



النقدية والعينية بشكل مباشر للنازحين وللثغرات الأكثر تضرراً خلال الحرب، وتوسيع شبكات الأمان الاجتماعي، وتبني نظام "الدخل الأساسي الطارئ".¹⁸

• توزيع المساعدات النقدية والعينية للنازحين والثغرات الأكثر تضرراً: يُشكّل توزيع

المساعدات النقدية والعينية إحدى الركائز الأساسية في الاستجابة السريعة لمواجهة آثار التهجير القسري، حيث تُسهم هذه التدخلات الطارئة في توفير الحد الأدنى من مقومات الحياة للنازحين، وتخفيف مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

ومع تصاعد الأزمة الإنسانية الناتجة عن الحرب الأخيرة على غزة، قامت وزارة التنمية الاجتماعية الفلسطينية، بالتعاون مع منظمات دولية مثل الأونروا United Nations Relief



and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA) وبرنامج الأغذية

العالمي، بتوزيع أكثر من 250 ألف مساعدة إغاثية شملت طروداً غذائية ومواد غير غذائية أساسية، استهدفت بشكل خاص الأسر النازحة

في غزة والمراكز الجماعية للإيواء المؤقت.¹⁹

وعلى الرغم من أهمية المساعدات النقدية والإغاثية التي قدّمتها وزارة التنمية الاجتماعية بالتعاون مع المؤسسات الدولية، في دعم الثغرات الهشّة وتعزيز قدرتها على الصمود في ظلّ تداعيات الحرب المستمرة، إلا أن حجم التحديات الراهنة وتحديدًا مخطط التهجير القسري يتطلب تكثيف الجهود وتوسيع نطاق توزيع هذه المساعدات، بما يضمن حماية النازحين والثغرات الأكثر تضرراً، ويُعدّ ذلك

¹⁸ جلسة طاولة مستديرة لمناقشة السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة، تضمنت 11 مشاركاً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، شركة رود ماب للتدريب والاستشارات، غزة، 2025/4/8.

¹⁹ وزارة التنمية الاجتماعية تقدّم أكثر من 250,000 مساعدة إغاثية لأهلنا في غزة، موقع وزارة التنمية الاجتماعية، غزة، 2025/1/30، في: <https://www.mosd.gov.ps/ar/single-news/614>



جزءاً أساسياً من التصدي الفعال للمخططات الهادفة إلى التهجير القسري، وتوفير استجابة إنسانية عاجلة تمهّد لتدخلات اقتصادية وتنموية مستدامة.²⁰

• **توسيع شبكات الأمان الاجتماعي:** تواجه شبكات الأمان الاجتماعي في غزة ضغوطاً غير مسبوقة في ظلّ العدوان ومخطط التهجير القسري، مما يحتمّ توسيعها وتطويرها لتوفير حماية شاملة للفئات الأشدّ ضعفاً، حيث تشمل هذه الشبكات برامج وزارة التنمية الاجتماعية، والأونروا، والمؤسسات الأهلية، إضافة إلى أشكال التكافل غير الرسمي، بالرغم من تقييد الاحتلال لوصول المساعدات، وتتفاقم الضغوط التي تواجه شبكات الأمان الاجتماعي مع استهداف الاحتلال المباشر للعاملين في المجال الإغاثي، حيث قتل العاملين في المطبخ المركزي العالمي World Central Kitchen، والأونروا، وأبناء العشائر، وعناصر الشرطة المدنية، وتشير الإحصائيات إلى استشهاد أكثر من مئتي موظف في الأونروا وحدها، إلى جانب عناصر من المؤسسات المدنية المحلية، ما يعكس مساعي الاحتلال لتقويض البنية المجتمعية ودفع الفلسطينيين نحو الخلاص الفردي، كخطوة تمهيدية لتنفيذ مخطط التهجير الجماعي أو إعادة توزيع السكان.²¹

ويمكن توسيع شبكات الأمان الاجتماعي لمواجهة السياسات الاستعمارية الهادفة إلى تفكيك النسيج المجتمعي، من خلال تنفيذ تدخلات شاملة تشمل؛ زيادة المخصصات النقدية للأسر المتضررة، وتوسيع قاعدة المستفيدين لتشمل النازحين الجدد والفئات المهمشة، وتحسين البنية التحتية الرقمية لتحويل المساعدات بسرعة وشفافية، وتطوير الشراكات مع المنظمات الدولية

²⁰ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الأستاذ حسن نبهان، باحث اقتصادي بدائرة العمل والتخطيط - المحافظات الجنوبية، غزة، 2025/4/17.

²¹ حسين لدادوة، ورقة سياسات: "شبكات الأمن الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة في ظل حرب الإبادة"، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024، في: <https://www.palestine-studies.org/ar/node/1656002>



لتأمين تمويل مستدام، كما يجب تعزيز آليات الاستجابة الطارئة وربطها بمسارات التعافي الاقتصادي، لضمان الحماية الفاعلة وتعزيز الصمود المجتمعي في مواجهة مخططات التهجير.²²



• < تبني نظام "الدخل الأساسي الطارئ":

يُعدّ تبني نظام "الدخل الأساسي الطارئ" أحد الأدوات الحيوية لتعزيز الحماية الاقتصادية المباشرة للفئات المتضررة في قطاع غزة، يقوم هذا النظام على توفير دفعات نقدية منتظمة وغير

مشروطة للأسر المؤهلة، بهدف ضمان الحد الأدنى من الدخل والمعيشة الكريمة، وتحفيز الطلب المحلي في ظلّ اغتيال سلاسل الإنتاج والتجارة، ويكتسب هذا النموذج أهمية خاصة في ظلّ صعوبة الوصول إلى الخدمات البنكية، ما يستدعي تفعيل التحويلات النقدية الرقمية عبر الجوال لتجاوز العراقيل اللوجيستية وتسريع إيصال الدعم،²³ ويسهم هذا النظام في الحدّ من الانكشاف المالي للأسر، ويُعدّ مقدمة ضرورية لإعادة إدماج الأسر تدريجياً في العملية الاقتصادية، بما يعزز من قدرتهم على الصمود في وجه محاولات تفكيك المجتمع ودفعهم نحو التهجير القسري.

◀ ب. توفير فرص عمل قصيرة الأجل (نظام النقد مقابل العمل):

تقوم هذه السياسة على تعزيز الصمود المجتمعي في غزة من خلال توفير فرص عمل قصيرة الأجل ضمن نظام "النقد مقابل العمل"، مع إعطاء أولوية خاصة لمشاركة النساء في مشاريع الدعم المجتمعي، وتهدف هذه الجهود بشكل رئيسي إلى دعم الأسر النازحة والتخفيف من حدة الفقر في ظلّ الأوضاع الإنسانية الطارئة.

²² جلسة طاولة مستديرة لمناقشة السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة، تضمنت 11 مشاركاً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، شركة رود ماب للتدريب والاستشارات، 2025/4/8.

²³ ملخص سياساتي، العدد 2: "دخل اقتصادي طارئ لفلسطين"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،

2024، في: <https://mas.ps/publications/10150.html>



• تشغيل النازحين في مشاريع إزالة الأنقاض وصيانة المرافق العامة: في سياق الاستجابة العاجلة

لمواجهة مخطط التهجير القسري في غزة وتعزيز الصمود المجتمعي، يمكن الاعتماد على برامج "النقد مقابل العمل" كونها أداة فعّالة لتوفير فرص عمل مؤقتة للنازحين، من خلال إشراكهم في



أنشطة ضرورية مثل إزالة الأنقاض، وتنظيف المدارس، وصيانة المرافق ومراكز الإيواء، وتتميز هذه التدخلات بأثر مزدوج، حيث تسهم في تحسين الظروف البيئية في المناطق المتضررة، إلى جانب توفير دخل فوري للأسر النازحة،²⁴ مما يعزّز من قدرتها على الصمود في ظلّ الأوضاع الاقتصادية المتأزمة.

• منح الأولوية للنساء في مشاريع الدعم المجتمعي: يُعدّ إشراك النساء في مشاريع "النقد

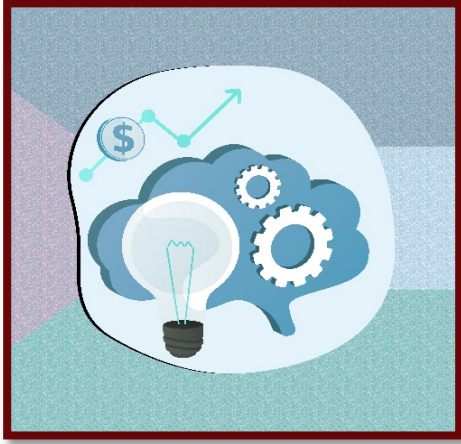
مقابل العمل" أولوية استراتيجية ضمن السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الصمود المجتمعي ودعم الفئات الأكثر تضرراً، ويسهم هذا التدخل في تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء، وتحسين الظروف المعيشية لأسرهن، مما ينعكس بشكل إيجابي على استقرار الأسرة والمجتمع، وتؤكد الدراسات أن تمكين النساء خلال الأزمات يُعزّز من التماسك الاجتماعي، ويُقوي قدرة المجتمعات المحلية على الصمود في وجه التحديات الإنسانية والاقتصادية.²⁵

²⁴ Cash-for-Work in Gaza: Supporting Households amid Rising Unemployment, site of United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees (UNRWA), 15/5/2019, <https://www.unrwa.org/newsroom/features/cash-work-gaza-supporting-households-amid-rising-unemployment>

²⁵ An Assessment of the Cash for Work Component of UN Women's Project "Protection, Response and Preparedness to Address Needs of Displaced and Vulnerable Women in Gaza", site of UN Women – Palestine Country Office, 2019, <https://palestine.unwomen.org/en/digital-library/publications/2019/02/an-assessment-of-the-cash-for-work-component-of-un-women>



◀ ج. دعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل:



تهدف هذه السياسة إلى تعزيز صمود الأسر المتضررة في غزة، مع التركيز على النساء والفئات المهمشة، من خلال دعم الأنشطة الاقتصادية المدرة للدخل. وتشمل إجراءات التدخل العاجلة توفير أدوات إنتاج صغيرة مثل معدات الخياطة والطبخ والزراعة الحضرية، إضافة إلى تقديم منح صغيرة لدعم المشاريع المنزلية أو الجماعية، ويُسهم هذا التوجه في تحقيق التمكين الاقتصادي للأسر، وتعزيز الاستقرار المجتمعي في ظل الظروف الإنسانية الطارئة.

◀ • توفير أدوات الإنتاج الصغيرة (الخياطة، الطبخ، الزراعة الحضرية): يُعدّ توفير أدوات الإنتاج

الصغيرة، مثل معدات الخياطة، وأدوات الطبخ، ومستلزمات الزراعة الحضرية، خطوة مهمة نحو تمكين النساء اقتصادياً في ظلّ محاولات تنفيذ مخطط التهجير القسري في غزة، فهذه الأدوات تُمكن الشباب والشابات من إطلاق مشاريع صغيرة داخل منازلهم، مما يُعزز الاستقلالية الاقتصادية ويوفر مصدر دخل ثابت يُعين الشباب والشابات وأسرهم على تجاوز الأزمات، وتُشير تقارير الأمم المتحدة (United Nations (UN إلى أن تمكين الشباب والنساء اقتصادياً يُسهم في استقرار الأسر والمجتمعات، ويُعزز التماسك الاجتماعي كجزء من جهود التصدي للتحديات الإنسانية المتفاقمة.²⁶

◀ • تقديم منح لدعم المشاريع الفردية والجماعية: تُعدّ المنح لدعم المشاريع الإنتاجية الفردية

والجماعية أداة استراتيجية لتعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي في غزة، من خلال توفير تمويل تأسيسي أو تطويري لدعم المشاريع الصغيرة، والمبادرات الريادية، والمشاريع الصديقة

²⁶ Report of the Special Rapporteur on the situation of human rights in the Palestinian territories occupied since 1967, United Nations (UN), Human Rights Council, Fortieth session, 25 February–22 March 2019, A/HRC/40/73, 30/5/2019, https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2020/01/A.HRC_40.73.pdf



للبيئة، إلى جانب دعم المشاريع الجماعية القائمة على نهج الاقتصاد التعاوني مثل التعاونيات، ويُسهم هذا النوع من التدخل في تمكين الشباب والشابات، لا سيّما النساء والفئات المهمشة، من إنشاء أو توسيع مشاريع إنتاجية في مجالات متعددة كخياطة الملابس، وإعداد الأغذية، والزراعة الحضرية،²⁷ كما يعزز هذا التوجه من تنويع مصادر الدخل للأسر المتضررة، ويُرسخ ثقافة العمل التشاركي كآلية فعّالة لبناء صمود اقتصادي ومجتمعي مستدام في مواجهة الأزمات.

2. السياسات الاقتصادية على المدى المتوسط:

تُعَدّ السياسات الاقتصادية متوسطة الأجل أداة استراتيجية لتعزيز الصمود المجتمعي في مواجهة مخطط التهجير القسري، حيث تركز على محاور رئيسية تشمل إعادة الإعمار والتنمية المحلية، وتفعيل الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، إلى جانب دعم برامج التدريب المهني. وتهدف هذه السياسات إلى تمكين الفئات المتضررة، لا سيّما النساء والشباب، من استعادة الاستقرار الاقتصادي والإسهام الفاعل في إعادة بناء مجتمعاتهم.

أ. إعادة الإعمار والتنمية المحلية:



تركز هذه السياسة على إعادة إعمار البنية التحتية عبر نهج تنموي متكامل يجمع بين الاستجابة الفورية والتخطيط المستدام، بما يعزز من الصمود المجتمعي في وجه الأزمات المتكررة وبما فيها مخطط التهجير القسري، وتشمل هذه السياسة التركيز على إعادة بناء المناطق

التي تمّ تهجير السكان منها، بهدف إعادة الحياة إلى المناطق المتضررة، وضمان عودة آمنة وكرامة للسكان، مع توفير خدمات أساسية مستقرة تسهم في تحسين ظروف المعيشة، كما تسعى إلى تشجيع الأنشطة الاقتصادية في مناطق النزوح المؤقت، لتقليل الاعتماد على المساعدات الإغاثية وتعزيز الاكتفاء الذاتي، من

²⁷ An Assessment of the Cash for Work Component of UN Women's Project "Protection, Response and Preparedness to Address Needs of Displaced and Vulnerable Women in Gaza", site of UN Women – Palestine Country Office, 2019.



خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وتوفير بيئة اقتصادية محفزة تسهم في تنشيط الدورة الإنتاجية المحلية.²⁸

كما وتعتمد هذه السياسة على بدائل فعالة، من بينها توظيف تقنيات بناء حديثة ومواد محلية لخفض التكاليف وتسريع التنفيذ وإيجاد فرص عمل، إلى جانب دمج حلول بيئية مستدامة كأنظمة الطاقة المتجددة لضمان ديمومة البنية التحتية،²⁹ كما تضمن العدالة الاجتماعية من خلال التوزيع المنصف للمشاريع، ومشاركة المجتمعات المحلية في مراحل التخطيط والتنفيذ، بما يعزز الشعور بالملكية المجتمعية، وتنعكس هذه الجهود في تحسين مستوى المعيشة، وتحفيز النمو الاقتصادي، وزيادة فرص العمل، وتعزيز قدرة المجتمع على الصمود الذاتي، ومع ذلك، تواجه هذه السياسات تحديات كبيرة، من أبرزها القيود السياسية على إدخال مواد البناء، والحاجة إلى مصادر تمويل مستدامة، بالإضافة إلى مخاطر تدمير البنية التحتية في حال التصعيد العسكري.³⁰

◀ ب. تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني:



يُعدّ تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني من السياسات الاقتصادية المحورية لمواجهة مخطط التهجير القسري في غزة، إذ يُسهم بشكل فاعل في تمكين الفئات المتضررة، خصوصاً النساء والنازحين، من خلال دعم التعاونيات النسوية، والجمعيات الإنتاجية،

²⁸ رائد حلس وآخرون، "ورقة سياسات: اقتصاد الفرص المشتركة: صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة"، ضمن مشروع "تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"، تنفيذ بال ثينك بالشراكة مع مؤسسة آدم

سميث الدولية، آذار/ مارس 2025، ص 9، في: <https://palthink.org/2025/04/7894>

²⁹ رائد حلس، ورقة علمية: "استراتيجيات التعافي المبكر وإعادة إعمار غزة بعد الحرب"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2025/2/27.

³⁰ رائد حلس وآخرون، ورقة سياسات: "اقتصاد الفرص المشتركة: صياغة مستقبل موحد بين القدس وغزة والضفة"، ضمن مشروع "تعزيز مساهمة المجتمع المدني الفلسطيني في صياغة مستقبل فلسطين"، تنفيذ بال ثينك بالشراكة مع مؤسسة آدم سميث الدولية، آذار/ مارس 2025، ص 9.



والمبادرات المجتمعية. وقد أظهرت التجارب المحلية أن التعاونيات النسوية تُشكّل رافعة اقتصادية واجتماعية فعّالة، حيث أسهمت في تحسين الظروف المعيشية للأسر، وتقليل معدلات البطالة بين النساء، وتعزيز اندماجهن في الأسواق المحلية والإقليمية، مما يُعزز من قدرة المجتمع على الصمود في وجه الأزمات.³¹



ويُعدّ الاقتصاد التضامني، لا سيّما من خلال نموذج التعاونيات، أداة استراتيجية للانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية للاحتلال، عبر دعم الإنتاج المحلي، خصوصاً في القطاع الزراعي. ويسهم هذا النموذج في

تعزيز مشاركة النساء والشباب والفئات المهمشة في العملية الإنتاجية، ما يؤدي إلى إيجاد فرص عمل، والحدّ من معدلات الفقر والبطالة، وتحقيق تمكين اقتصادي فعّال يعزز من صمود المجتمع واستقلالته الاقتصادية.³²

يمكن تنفيذ هذه السياسة من خلال تفعيل حزمة من إجراءات التدخل الاقتصادي، تتضمن تقديم حوافز ضريبية وتمويلية مخصصة للمشاريع التي توفر فرص عمل للنازحين، وكذلك تقديم إعفاءات ضريبية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة، ومنح تسهيلات ائتمانية للمبادرات المجتمعية، حيث تسهم هذه السياسة في تشجيع الاستثمار المحلي، وتحفيز النمو في المناطق المتضررة، ما يساعد في إعادة بناء الاقتصاد المحلي، وتوفير مصادر دخل مستدامة للفئات المتضررة، وبالتالي تقوية القدرة المجتمعية على الصمود والتعافي.³³

³¹ ساري جرادات، التعاونيات النسوية: قوة اقتصادية لتحقيق الدخل وخفض البطالة، موقع بوابة اقتصاد فلسطين، الخليل،

2017/1/8، في: https://www.palestineconomy.ps/ar/Article/11807?utm_source=chatgpt.com

³² التعاونيات والحكومة والأبعاد الجنسانية في ضوء المواثيق الدولية لحقوق الإنسان والحالة الفلسطينية، موقع جمعية المرأة

العاملة الفلسطينية للتنمية، 2020، في: <https://pwwsd.org/ar/single-library/124>

³³ جلسة طاولة مستديرة لمناقشة السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة، تضمنت 11 مشاركاً من ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، شركة رود ماب للتدريب والاستشارات، 2025/4/8.



◀ ج. تعزيز التعليم والتدريب المهني:

يُعدّ التعليم والتدريب المهني من الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز قدرات الفئات المتضررة، لا سيّما النساء والشباب، في مواجهة تداعيات التهجير القسري، إذ تُسهم برامج التدريب المهني في تزويد الأفراد بالمهارات المطلوبة في سوق العمل المحلي والإقليمي، مما يعزز فرص



التوظيف ويُسهم في خفض معدلات البطالة، ومثال على ذلك، أطلقت مؤسسة "أكشن إيد فلسطين" ActionAid Palestine مبادرة "رقمناها" التي تهدف إلى تمكين النساء رقمياً وسدّ الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال تأهيلهن بمهارات قابلة للتسويق في مجالات مثل الصناعات الغذائية والزراعة والمالية والمنسوجات والسياحة.³⁴

وفي هذا السياق، تؤكد تقارير الأمم المتحدة أهمية تطوير برامج تدريبية تركز على المهارات الرقمية والمهنية ذات الصلة بسوق العمل، مع إعطاء الأولوية لتمكين النساء والشباب، لما لذلك من دور محوري في تعزيز التماسك الاجتماعي وبناء قدرات المجتمعات على الصمود أمام التحديات المستمرة.³⁵

وعليه، يمكن القول إن تنفيذ سياسة تعزيز التعليم والتدريب المهني، خصوصاً في المهارات الرقمية والمهنية المرتبطة بسوق العمل، يُعدّ أداة استراتيجية فعالة لدعم صمود الفئات المتضررة، لا سيّما النساء والشباب، ويُسهم في تقليل الاعتماد على المساعدات، وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، وبناء قدرات المجتمع على مواجهة مخطط التهجير القسري.

³⁴ فلسطين تطلق حملة توعوية بعنوان "رقمناها" لتعزيز المهارات الرقمية للنساء لدخول سوق العمل، موقع مؤسسة أكشن

إيد، فلسطين، 2023/2/26، في: [https://palestine.actionaid.org/ar/news/2023/mwsst-akshn-ayd-flstyn-](https://palestine.actionaid.org/ar/news/2023/mwsst-akshn-ayd-flstyn-ttlq-hmlt-twwyt-bnwan-rqmanwaha-ltzyz-almharat-alrqmyt-llnsa)

[ttlq-hmlt-twwyt-bnwan-rqmanwaha-ltzyz-almharat-alrqmyt-llnsa](https://palestine.actionaid.org/ar/news/2023/mwsst-akshn-ayd-flstyn-ttlq-hmlt-twwyt-bnwan-rqmanwaha-ltzyz-almharat-alrqmyt-llnsa)

³⁵ "تقرير الورشة التشاورية والاستبيان البعدي حول المساواة بين الجنسين في التعليم غير النظامي في المنطقة العربية"، منظمة

الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونيسكو)، أيلول/ سبتمبر 2024، انظر: <https://articles.unesco.org>



3. السياسات الاقتصادية بعيدة المدى: إعادة بناء الاقتصاد المقاوم:



تسعى السياسات الاقتصادية بعيدة المدى إلى إعادة بناء اقتصاد فلسطيني مقاوم،³⁶ يتمتع بالمرونة والقدرة على مواجهة التهديدات البنيوية والمستجدة، وفي مقدمتها مخطط التهجير القسري والحصار المفروض على غزة منذ سنوات، ويستند هذا التوجه

إلى ترسيخ السيادة الاقتصادية من خلال دعم الإنتاج المحلي وتحقيق الاكتفاء الذاتي، لا سيّما في القطاعات الاستراتيجية مثل الزراعة والصناعة، إضافة إلى تقليص التبعية للأسواق الخارجية، وبالأخص السوق الإسرائيلية، عبر سياسات حمائية وحوافز تشريعية وتمويلية تُفَعِّل الطاقات الإنتاجية وتحفز النمو المستدام.

وتفترض هذه الرؤية وجود بيئة سياسية مواتية تتيح الانفكاك التدريجي عن منظومة الاحتلال الاقتصادية، بما يشمل تحقيق المصالحة الوطنية وبناء إطار سياساتي عملي يُمكن من كسر حلقة التبعية وتعطيل التنمية المفروضة،³⁷ كما يُعَدّ الاستثمار في البحث العلمي وتوطين المعرفة والتقنيات من ركائز الاقتصاد المقاوم، إلى جانب تمكين القطاع الخاص وإزالة العوائق أمام تنافسيته محلياً ودولياً، وتبني نهج تنموي قائم على الحقوق الاقتصادية، يُؤسس لتقرير المصير كمرجعية مركزية في صياغة السياسات وبرامج التعاون الإنمائي.

³⁶ يُعرّف الاقتصاد المقاوم على أنه "نموذج اقتصادي يهدف إلى تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاعتماد على الذات من خلال تطوير الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الواردات الخارجية"، ويُعدّ هذا النموذج حلاً استراتيجياً لمواجهة الأزمات الاقتصادية، لا سيّما في سياقات سياسية معقدة مثل الوضع الفلسطيني، حيث يشكل أساساً لتعزيز قدرة الفلسطينيين على التكيف مع التحديات المفروضة عليهم. عماد سالم، الاقتصاد المقاوم كأحد الحلول في مواجهة الأزمة الاقتصادية، موقع أخبار المال والأعمال، 2024/6/8، انظر: <https://bnews.ps>

³⁷ رائد حلس، "سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الأبحاث - منظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، العدد 273-274، 2019، ص 99.



أ. سياسات تعزيز السيادة الاقتصادية والإنتاج المحلي:

تهدف سياسات تعزيز السيادة الاقتصادية والإنتاج المحلي إلى ترسيخ الأسس الوطنية للاقتصاد الفلسطيني، من خلال دعم الإنتاج المحلي وتوطين الأنشطة الاقتصادية، بما يُعزز الاستقلالية الاقتصادية ويُسهم في بناء اقتصاد مقاوم ومستدام قادر على مواجهة التحديات والحدّ من التبعية، وتحقيقاً لهذا الهدف، تقدّم الدراسة مجموعة من السياسات العملية التي تشمل إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية، وتعزيز قدرات الإنتاج وإحلال الواردات، والاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية:

• إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية: تُعدّ إعادة هيكلة المنظومة الاقتصادية ركيزة أساسية

لبناء اقتصاد فلسطيني مقاوم ومستقل، يُعزز الصمود ويُحرر تدريجياً من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتتمحور هذه السياسة حول توجيه الموارد نحو القطاعات الإنتاجية الحيوية، وعلى رأسها الزراعة والصناعة، لما لها من دور محوري في تحقيق الاكتفاء الذاتي وتوفير فرص العمل، ويستلزم ذلك توسيع نطاق التمويل المصرفي والزراعي، وتحفيز الاستثمار عبر



تشريعات ضامنة ومزايا ضريبية، وزيادة حصة القطاع الزراعي في الموازنة والمساعدات، كما يتطلب إنشاء أطر مؤسسية لدعم الإرشاد الزراعي والخدمات الإنتاجية، وتعويض المتضررين من الاعتداءات الإسرائيلية، واستصلاح الأراضي،

ومواءمة القوانين الزراعية مع الاتفاقيات الدولية، إلى جانب تأسيس مصرف تنموي زراعي غير ربحي، وتعزيز التعاون مع المنظمات الدولية للضغط على الاحتلال لتمكين المزارعين من الوصول إلى مواردهم وأسواقهم.³⁸

³⁸ محمد حمدان، "نحو سياسات اقتصادية وطنية لتعزيز الصمود الفلسطيني والتحرر الوطني"، موقع المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية - مسارات، رام الله، 2019، انظر: <https://www.masarat.ps>





• تعزيز قدرات الإنتاج المحلي وإحلال الواردات:

تُعَدّ تعزيز قدرات الإنتاج المحلي وإحلال الواردات من الركائز الجوهرية لتقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، وتقوم هذه السياسة على توفير بدائل محلية للسلع المستوردة، خصوصاً تلك

القادمة من "إسرائيل"، عبر مسارات متكاملة. يتمثل المسار الأول في تبني سياسات جمركية فعالة وقابلة للتنفيذ، تركز على استغلال القوائم السلعية غير المستخدمة في بروتوكول باريس الاقتصادي Paris Protocol، إلى جانب تطبيق إجراءات حمائية وتوسيع الاستيراد المباشر من دول المنشأ دون المرور عبر الوسطاء الإسرائيليين، أما المسار الثاني فيتعلق بتغيير الأنماط الاستهلاكية، عبر رفع الوعي المجتمعي بأهمية شراء المنتجات الوطنية وتوفير بدائل فلسطينية للسلع المستوردة، في حين يركز المسار الثالث على توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد المحلي، من خلال دعم الصناعات القادرة على إنتاج سلع استراتيجية تُستورد حالياً من السوق الإسرائيلي، ما يسهم في تعزيز الاكتفاء الذاتي ورفع قدرة الاقتصاد الفلسطيني على الصمود والتكيف في وجه الأزمات والقيود المفروضة.³⁹

• الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية: يُعَدّ الاستثمار في البنية التحتية الإنتاجية أحد الركائز الأساسية

لبناء اقتصاد فلسطيني مقاوم ومستدام، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتعزيز الاستقلال الاقتصادي، ويتركز هذا الاستثمار على تطوير قطاعات حيوية مثل الطاقة والمياه، عبر تشجيع استخدام مصادر الطاقة المتجددة من خلال إطار قانوني وتشريعي ملائم، وتوفير حوافز لمشاريع الاستهلاك الذاتي وتخزين الطاقة، أما في قطاع المياه، فيستلزم تحسين شبكات الري، وتلمية المياه، وتوفير حلول لتخزينها، خصوصاً في المناطق المهمشة.⁴⁰ ولضمان فعالية هذه السياسة، يجب توفير بيئة تشريعية وتمويلية داعمة،

³⁹ ورقة خلفية طاولة مستديرة (3): "سياسات إحلال الواردات لأهم السلع المستوردة"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2024، ص 7-8.

⁴⁰ مقابلة شخصية أجراها الباحث مع الدكتور محمود عيسى، باحث ومختص في الشأن الاقتصادي، غزة، 2025/4/9.



وبنية لوجيستية متكاملة تخدم احتياجات المشاريع الإنتاجية، بما يعزز من صمود الاقتصاد الفلسطيني في وجه الأزمات والتحديات.

◀ ب. سياسات تطوير البيئة التشريعية والارتقاء بالأداء المؤسسي:

تُعَدُّ البيئة التشريعية والأداء المؤسسي من الركائز الأساسية التي تسهم في بناء اقتصاد فلسطيني مقاوم ومستدام، خصوصاً في سياق التحديات الاقتصادية والسياسية التي يواجهها الشعب الفلسطيني، يعتمد تحقيق هذا الهدف على تعزيز الأداء المؤسسي والمالية العامة، مع تطوير بيئة تشريعية تدعم الاستثمار وتزيد من قدرة المؤسسات الحكومية على الصمود والنمو في مواجهة الضغوطات الخارجية.

في هذا الإطار، تتوزع هذه السياسات إلى عدة محاور رئيسية، وهي:⁴¹

◀ • **تطوير السياسات المالية وإدارة المالية العامة:** تهدف هذه السياسات إلى تعزيز الإيرادات المحلية، وذلك من خلال تحسين أداء إدارة الضرائب، واعتماد قانون جديد لضريبة القيمة المضافة، ومراجعة قانون ضريبة الدخل. كما تشمل ترشيد النفقات العامة عبر إجراء مراجعة وظيفية للوزارات والمؤسسات العامة، وتعزيز الرقابة على النفقات الحكومية، ويتضمن هذا ضبط بند الإنفاق على الرواتب، ووضع خطة لسداد المتأخرات الحكومية، بالإضافة إلى إصلاح نظام التقاعد. كما يشمل تطوير نظام التحويلات الطبية في وزارة الصحة لتحقيق الاستدامة المالية، مع اعتماد حدٍّ أقصى للعجز في الموازنة وإعادة هيكلة الدين العام.



◀ • **تعزيز منظومة الحوكمة وسيادة القانون:** تتضمن هذه

السياسات تعزيز الإطار القانوني والمؤسسي، مما يضمن العدالة وزيادة كفاءة النظام القضائي، ويشمل ذلك رقمنة الإجراءات القضائية وترسيخ الديمقراطية وحرية التعبير، مع مراجعة قانون الجرائم الإلكترونية

⁴¹ تفاصيل مسودة المرحلة الأولى لـ "البرنامج الوطني للتنمية والتطوير"، موقع مجلس الوزراء الفلسطيني، رام الله، 2024/10/24،

انظر: <https://www.palestinecabinet.gov.ps/>



ليواكب التطورات التكنولوجية ويكون متوافقاً مع المعايير الدولية، كما يتم تعزيز سيادة القانون لتوفير بيئة مستقرة وآمنة لجميع الأنشطة الاقتصادية.

• تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية للاستثمار والأعمال: تتمثل هذه السياسات في رقمنة خدمات الأعمال مثل التسجيل التجاري للشركات، واستحداث نظام النافذة الواحدة لتسهيل الإجراءات التجارية. وتشمل أيضاً تطوير البيئة القانونية والتشريعية، بما في ذلك تحديث قانون تشجيع الاستثمار، وتطوير قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص، واعتماد قانون المنافسة ومنع الاحتكار لتعزيز بيئة السوق الحرة. كما يتطلب الأمر مراجعة قانون الشركات لمعالجة القضايا التي نشأت من تطبيق القوانين الحالية وفقاً لأفضل الممارسات الدولية.

ج. سياسات الانفكاك الاقتصادي التدريجي عن الاحتلال:

تهدف هذه السياسات إلى تقليص التبعية الاقتصادية مع اقتصاد الاحتلال الإسرائيلي، من خلال تطوير البدائل الوطنية، والانفتاح على الأسواق العربية، ويُعدّ مسار "الانفكاك الاقتصادي التدريجي" أحد الأعمدة الأساسية لتحقيق السيادة الاقتصادية وبناء منظومة اقتصادية تلبي احتياجات التنمية المستدامة وتُعزز الصمود الوطني، وتشمل هذه السياسات ما يلي:

• إعادة التفاوض على بروتوكول باريس الاقتصادي أو تجاوزه: يُعدّ بروتوكول باريس الاقتصادي، الموقع في 1994/4/29، أساساً للعلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية



و"إسرائيل". وبالرغم من انتهاء صلاحيته منذ سنة 1999، إلا أنه ما يزال يُستخدم كمرجع رئيسي للعلاقات الاقتصادية، مما يفرض قيوداً كبيرة على الاقتصاد الفلسطيني.⁴²

⁴² نور عرفة، بدائل بروتوكول باريس، موقع شبكة السياسات الفلسطينية، 2018/2/27، انظر: <https://al-shabaka.org>



ويُجمع الخبراء على أن هذا البروتوكول لم يحقق التنمية الاقتصادية المرجوة، بل كان عاملاً في تكبيل الاقتصاد الفلسطيني، من خلال فرض قيود تحدّ من إمكانياته. وبالتالي، يُعدّ إعادة التفاوض على هذا البروتوكول أو تجاوزه بالكامل، عبر بناء منظومة تجارة بديلة مع الشركاء الإقليميين والدوليين، خطوة أساسية نحو تحقيق التحرر الاقتصادي واستقلالية الاقتصاد الفلسطيني.⁴³

◀ • بناء شبكة اقتصادية عربية داعمة لتسهيل التبادل التجاري: يُعدّ بناء شبكة اقتصادية

عربية قوية خطوة أساسية نحو التحرر الاقتصادي الفلسطيني وتقليص التبعية الاقتصادية للاحتلال الإسرائيلي، ويتطلب ذلك دعم وتفعيل مبادرة التكامل الاقتصادي الفلسطيني العربي، التي أُطلقت في تشرين الثاني/ نوفمبر 2015 من قبل منتدى الأعمال الفلسطيني الدولي في عمّان، والتي تهدف إلى تحرير الاقتصاد الفلسطيني من هيمنة "إسرائيل". إن



الاندماج الإقليمي العربي يشكل فرصة كبيرة لتنمية القطاع التجاري الفلسطيني، عبر توسيع وتنويع أنشطته التجارية بعيداً عن الشريك الإسرائيلي. كما يوفر هذا التكامل الاستقلالية التجارية من

خلال إنشاء منطقة تجارية ذات سيادة جمركية، مما يعزز من قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التوسع والنمو.⁴⁴

لتحقيق هذه الأهداف، يجب متابعة هذه المبادرة بشكل مستمر، من خلال وضع تصورات وآليات تنفيذها من قبل الحكومة الفلسطينية، مع تشخيص المعوقات التي قد تعرقل التبادل الاقتصادي الفلسطيني العربي. بالإضافة إلى ذلك، يجب تسليط الضوء على الفرص

⁴³ جلسة طاولة مستديرة لمناقشة السياسات الاقتصادية لمواجهة التهجير القسري في قطاع غزة، تضمنت 11 مشاركاً من

ذوي الخبرة والاختصاص في مجال الاقتصاد والتنمية ونخب مجتمعية، شركة رود ماب للتدريب والاستشارات، 2025/4/8.

⁴⁴ رائد حلس، "سياسات لانفكاك الاقتصاد الفلسطيني من التبعية مع الاحتلال الإسرائيلي"، مجلة شؤون فلسطينية،

العدد 273-274، 2019، ص 101.



الاستثمارية المتاحة في فلسطين، وفي هذا السياق، تُشير الدراسات إلى أن التبادل التجاري مع الدول العربية، مثل دول الخليج ومصر، يمتلك آفاقاً واعدة قد ترفع حجم الصادرات الفلسطينية إلى 650 مليون دولار مع دول الخليج، وإلى مليار دولار مع مصر، مما يُسهم بشكل كبير في تعزيز الاقتصاد الفلسطيني وتنميته.⁴⁵

التوصيات الختامية:

في ضوء ما كشفت عنه الدراسة من حجم التحديات التي يواجهها قطاع غزة في أعقاب الحرب الأخيرة، تتجلى الضرورة الملحة لتبني سياسات اقتصادية تتجاوز الطابع الإغاثي المؤقت نحو مقارنة شاملة ومركبة تعالج جذور الأزمة وتؤسس لاقتصاد مقاوم ومستدام، فحجم الدمار، واتساع رقعة النزوح القسري، والتخطيط الممنهج لتفكيك النسيج المجتمعي، تتطلب استجابات تتكامل فيها الأبعاد الإنسانية والاقتصادية، وتضع على رأس أولوياتها حماية السكان وتعزيز صمودهم في أرضهم.

وقد بيّنت الدراسة أهمية التحرك وفق ثلاث مستويات زمنية مترابطة: أولاً؛ من خلال استجابات عاجلة تتمثل في الحماية الاجتماعية الطارئة وتوفير فرص عمل مؤقتة ودعم الأنشطة المدرة للدخل، وثانياً؛ عبر سياسات متوسطة الأجل تركز على إعادة الإعمار والتنمية المحلية وتوسيع قاعدة الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وثالثاً؛ بتبني رؤية بعيدة المدى لبناء اقتصاد مقاوم يركز على تعزيز الإنتاج المحلي والسيادة الاقتصادية والتحرر من التبعية.



في هذا السياق، تؤكد الدراسة على أن مجابهة مخطط التهجير القسري لا يمكن أن تتم دون التأسيس لعدالة اقتصادية واجتماعية، تُعيد توزيع الموارد بشكل منصف، وتُشرك الفئات المهمشة، وخصوصاً النساء والنازحين، في عملية إعادة البناء والتنمية، كما أن

⁴⁵ المرجع نفسه.



تعزيز التكامل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية، وتفعيل دور المجتمعات المحلية في التخطيط والتنفيذ، يُعدّان ركيزتين أساسيتين لتحقيق الاستدامة وتعزيز الشعور بالملكية والانتماء. وبناءً عليه، تقترح الدراسة مجموعة من التوصيات الختامية، وهي:

1. ▶ تبني خطة استجابة اقتصادية متكاملة تشمل تدخّلات عاجلة ومتوسطة وبعيدة المدى، يتمّ تطويرها بالشراكة مع الجهات الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وبما ينسجم مع السياق الفلسطيني ويتصدى لمخططات التهجير المنهجية.
2. ▶ توسيع الحماية الاجتماعية والنقدية للفئات المتضررة من النزوح، من خلال دعم البرامج القائمة وتطوير آليات التحويل النقدي الرقمي الفوري، مع ضمان الشفافية والشمولية.
3. ▶ تعزيز التمكين الاقتصادي للنساء والنازحين عبر دعم المشاريع الصغيرة والتعاونيات النسوية، وتوفير فرص العمل من خلال برامج "النقد مقابل العمل" وتطوير المهارات الرقمية والمهنية.
4. ▶ إعادة إعمار المناطق المدمرة بنهج تنموي عادل يضمن عودة آمنة للسكان، ويُرَكِّز على استخدام موارد محلية وتقنيات مستدامة توجد فرص عمل وتقلّل من التبعية.



5. ▶ بناء اقتصاد مقاوم يُحقّق الاكتفاء الذاتي من خلال الاستثمار في الزراعة والصناعة، وتوفير حوافز للمشاريع الإنتاجية، وتقليص الاعتماد على السوق الإسرائيلي، مع تفعيل دور البحث العلمي والابتكار.

6. ▶ الدعوة إلى توفير حماية دولية للسكان المدنيين في غزة، ورفض أي محاولات لإعادة التوزيع الديموجرافي القسري، مع المطالبة برفع الحصار ومحاسبة الاحتلال على جرائمه الاقتصادية والاجتماعية.

